مونثا

جاز استعماله ...

جعل فان لم يزد امتنع اعتبار التانيث والاوجه هذا ان
لم يستعمل في الاصل الا مونثا ومذكرا فقال الشيخ الرضي وغيره
ان استويا فبعد التسمية لمذكر جاز الامران وان كان التذكير
غالبا تعين الصرف وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان كثر لمذكر فالامران
فقدم مصروف لعدم الزيادة وعقرب غير منصرف للزيادة
للزيادة على الثلاثة اذا كان علمين لمذكر وان كانا علمين لمونث
امتنعا لتحقق الشرط واما الاسم الذي لم يكن مع التاء ولا مونثا
معنويا اذا جعل علم مونث فان كان قبل العلمية فيه تانيث
عارض كحائض وركاب اذ تانيث بتاويل غير لازم كما في الجمع
المكسر نحو رجال تانيثه بتاويله بالجماعة فهو كالمعنوي وان
لم يكن فيه تانيث كزيد فيمتنع قطعا بلا شرط عند سيبويه
والاكثرين فان سمي بالاقسام الثلاثة مذكر صرف قطعا
عند البصريين اما عروض التانيث في حائض فواضح واما
في ركاب فلانه قبل تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم
واما جمع المكسر الخالي عن علامة التانيث فتانيثه لاجل
تاويله بالجماعة وهو تاويل غير لازم لجواز ان يؤول
بالجمع فيكون مذكرا فقول مرزن لفاطمة وزينب
الباحرف جر فاطمة مجرور بها وعلامة جرها الفتحة
نيابة عن الكسرة لانها اسم لا ينصرف للعلمية والتانيث
المعنوي الرابع العلم الاعجمي والعجمة كون اللفظ مما لم
يضعه العرب لمعنى اولا بل وضعه غير العرب ايا كان
ثم استعمله العرب وشرطها ان تكون مع العلمية في لغة العرب
والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجم فلا تستعمله
العرب اولا الا علما ما كان له في العجم او لغيره واما ذكر من
اشتراط العلمية في لغة العجم جزم به ابن الحاجب في شرح المفصل

مطلب

الواو حرف عطف زينب معطوف مبني مجرور مثلها وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لانها اسم لا ينصرف للعلمية والتانيث المعنوي م ح

وصرح به

١٠٥

وصرح به في شرح المنظومة ووافقه الا مالك وهشام قال ابو حيان
ذهب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين
على انه لا يشترط واما اشتراط العلمية في اول استعمال العرب
وبه جزم الشيخ الرضي ومن بعده وشرطها ايضا عند سيبويه
واكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضي والمتاخرون
واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط احد امرين اما
تحرك الاوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة فاذا وافق
الاعجمي عربيا كاسحاق فانه مصدر اسحق فلو سمي به قاصد المعنى
المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا اللفظ العجمي فغير
منصرف قال ابو حيان فلو جهل القصد حمل عادة الناس
في التسمية بالانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
وبوبه ما يقال من ال العربي ولد اسماعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح
انتهى وفي التاييد بذلك نظر فقد قال الشيخ ابن كثير
الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال
لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان
وجرهم وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد
اسماعيل وهو اخذ العربية من جرهم انتهى وفي حاشية
للعصام فلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى
كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد صدق
شيث وعزير ولا عجب ان يقضى به العجب انتهى وقوله
وعليه الخ اعتراض على الحصر في الستة بزيادة هذين
الاسمين عليهما فانهما منصرفان وليسا منهما ولهذا اعتبر لجلبه

علم

قال الجامي واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ...

اعتراض عصام